المقدمـــة:

إن تطور الاقتصاد وتزايد حاجات المجتمع أدى إلى ظهور مؤسسات أموال كبيرة، صاحبها انفصال في مليكة هذه المؤسسات عن إدارتها وتوسع الفجوة بين الإدارة نفسها ومستوياتها الإدارية المختلفة، وهذا ما أظهر حاجة أصحاب المؤسسات لمدى كفاءة إداراتها في أداء وظائفها وتقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة والاستغلال الأمثل لمواردها، وأدى ذلك إلى ظهور المراجعة كأداة رقابية فعالة في يد الملاك أو المساهمين بغرض مراقبة من أوكلت لهم إدارة تلك المؤسسات.

وباعتبار مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة هي المرآة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج نشاطها خلال الدورة المالية، فإن المراجعة تعتبر الوجه المكمل للعمل المحاسبي والمالي لأنها تعكس مدى صدق وصحة موضوعية النتائج لذلك العمل في نهاية الدورة المالية (أي القوائم المالية الصادرة عن النظام المحاسبي). وبذلك ترتكز مهمة المراجع في عملية فحص ومراجعة نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

وتكمن طبيعة مهمة المراجع داخل المؤسسة في ارتكازها على تحليل واختبار القوائم المالية للوقوف على مدى صدق وشفافية وعدالة المعلومات المالية، وترجمة نتيجة تحليله وما توصل إليه في شكل تقرير يقدم إلى السلطات العليا للمؤسسة من أجل تعزيز ثقتهم بجودة المعلومات المالية من عدمها.

وضمن هذه المطبوعة حاولنا تبسيط مجمل المفاهيم المتعلقة بالمقياس وتعريف الطلبة بعلم المراجعة وأهميته والمعايير التي تحكمه والتي تلقى قبولا عاما، بالإضافة إلى دراسة أدلة الإثبات في المراجعة وكذا طرق وإجراءات مراجعة عناصر القوائم المالية بهدف تكوين الطالب ليتمكن من القيام بالمهمة وانجازها بأداء مقبول، وأن يكون التحصيل خلال الزمن المتاح مفيدا. وذلك من خلال إتباع الخطوات المذكورة في البرنامج الوزاري والمتضمن للمحاور الأتية:

- ✓ مفاهيم عامة؛
- ✓ معايير المراجعة الخارجية؛
- ✓ منهجية المراجعة؛

- ✓ أدلة الإثبات في المراجعة؛
- ✓ مراجعة عناصر القوائم المالية؛
- ✓ أسئلة وحالات تطبيقية.